# مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثانية والسبعون

الجلسة **٨١٢٤**

الخميس، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيد بيشو . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | (اليابان) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد إليتشوف |
| | إثيوبيا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد أليمو |
| | أوروغواي . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد بيرموديث ألباريث |
| | أوكرانيا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد يلتشينكو |
| | إيطاليا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد بياجيني |
| | بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) . . . . . . . . . . . . . | السيد ثامبرانا توريليو |
| | السنغال . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد سيس |
| | السويد . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد سكوغ |
| | الصين . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد وو هايتاو |
| | فرنسا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيدة غيغن |
| | كازاخستان . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد صديقوف |
| | مصر . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد عوض |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . . . . | السيد ألن |
| | الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيدة سيسن |

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (للفترة من ٢ أيلول/سبتمبر إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧) (S/2017/1011)



1742474 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

### تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (للفترة من ٢ أيلول/سبتمبر إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧) (S/2017/1011)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إل المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ والسيد إسماعيل وايس، المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جنوب السودان، والذي يشارك في جلسة اليوم عبْر التداول بالفيديو من أديس أبابا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/1011، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان والذي يغطي الفترة من ٢ أيلول/سبتمبر إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

**السيد لاكروا** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علما بشأن جنوب السودان قبل تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وعطفاً على تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2017/1011) الصادر في ١ كانون الأول/ديسمبر والإحاطة الإعلامية التي قدمتها الأمينة العامة المساعدة كيتا إلى المجلس في الأسبوع الماضي (أنظر S/PV.8115)، سأركز ملاحظاتي على بعض التطورات والتحديات الرئيسية خلال السنة الماضية، بما في ذلك فيما يتعلق بالحالة الأمنية في البلد وعملية السلام والجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لحماية المدنيين وبناء سلام دائم. وسيتحدث من بعدي صديقي وزميلي مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، حيث سيغطي الحالة الإنسانية.

في البداية، أود أن أكرر أنه لا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية الهشة السائدة في جنوب السودان. ومع بداية موسم الجفاف، نواجه احتمال تصاعد النزاع العسكري، فضلا عن القتال بين القبائل. كما لا تزال للأزمة الاقتصادية عواقب خطيرة على البيئة الأمنية. وسيعاني المدنيون من عواقب أي تصعيد للعنف. ولا يمكننا الاستمرار في الوقوف موقف المتفرج. وأحث المجلس الآن أكثر من أي وقت مضى على أن يظل يقظا وأن يبذل المزيد من الجهود لإدانة العنف ووقفه، وحماية المدنيين، والتعجيل بتيسير التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع.

وبالإضافة إلى تقرير الـ ٩٠ يوما المعروض على المجلس، أود أن أتناول بصورة أعم الحالة في البلد وجهود الأمم المتحدة المتواصلة من أجل إحداث تغيير على أرض الواقع، الأمر الذي يتطلب الدعم المستمر من قبل المجلس. وفي ظل تلك البيئة الصعبة، سعت البعثة إلى أن تكون أكثر قوة وسرعة واستباقية في نهجها إزاء تنفيذ الولاية. ويساعد حفظة السلام التابعون للبعثة على حماية المرافق الإنسانية، وتيسير إيصال المعونة في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن، وقد ساهموا، في مناسبات عديدة، في إجلاء العاملين في المجال الإنساني الذين حوصروا

وسط الأعمال العدائية الفعلية. وبغية تعزيز ردع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، فإنهم يتدخلون لحماية المدنيين من الاختطاف والتجنيد والعنف الجنسي والتحرش.

كما أسفرت الجهود التي تبذلها البعثة لضمان حرية تنقلها عن وصول دوريات البعثة إلى مناطق لم يُسمح لها بالوصول إليها منذ فترة طويلة، بما في ذلك المناطق الواقعة جنوب غرب بلدة واو وفي قرى الولايات الاستوائية خارج ياي. وستقوم البعثة قريبا بإرساء وجود دائم في ياي، وقد عززت بالفعل وجودها في يامبيو وتوريت. وتعمل البعثة أيضا مع الشركاء على وقف العدد المتزايد من النزاعات المحلية من خلال المصالحة وأنشطة التعايش السلمي. وفي الوقت نفسه، أسفرت الجهود الشجاعة التي بذلها الشركاء في المجال الإنساني عن وصول المساعدة المنقذة للحياة إلى ٥ ملايين شخص من السكان الضعفاء.

وقد جاءت هذه الجهود في الوقت الذي اتسعت فيه رقعة النزاع في جميع أنحاء البلد وبينما تكافح تلك الدولة الفتية من أجل تحديد مسارها نحو الحوكمة الشاملة للجميع. ومنذ انتكاسة عملية السلام في تموز/يوليه ٢٠١٦، شهدنا انتشار موجة جديدة من النزاعات المسلحة وانعدام الأمن في الولايات الاستوائية. وقد أجبرت تلك الهجمات العسكرية عشرات الآلاف من المدنيين على الفرار من ديارهم. وفي ذروة الأعمال العدائية، كان أكثر من ٢ ٠٠٠ مدني يعبرون الحدود يوميا إلى أوغندا.

وفي عام ٢٠١٧، انتقلت الاشتباكات الرئيسية بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمعارضة إلى ولاية أعالي النيل الكبرى، حيث واصلت الحكومة بذل جهودها الرامية إلى فرض الهيمنة العسكرية والسيطرة على معاقل المعارضة في المنطقة. وفي الوقت نفسه، استمرت الاشتباكات في الولايات الاستوائية وولاية غرب بحر الغزال. وقد شُرد المدنيون بأعداد كبيرة، بما في ذلك ٠٠٠ ٢٥ من الضفة الغربية لنهر النيل، و ٠٠٠ ١٠٠ من أجزاء من ولاية جونقلي و ٠٠٠ ٢٢ من ولاية غرب بحر الغزال.

ورغم أن أعضاء المجلس سيستمعون إلى المزيد من السيد لوكوك عن أثر النزاع على الحالة الإنسانية بعد بضع دقائق، أود أن أؤكد على أن التكلفة البشرية كارثية. وفي المجمل، نحن بصدد ما يربو على ٤ ملايين شخص جرى تشريدهم منذ بداية النزاع في عام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، فإن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ذات الصلة بالنزاع، بما في ذلك نهب المنازل وحرقها وأعمال قتل المدنيين وعمليات الاعتقال والاحتجاز بشكل تعسفي والعنف الجنسي، ترافق تلك الأعمال العدائية، حيث تكون القوات النظامية ضالعة كجناة في معظم الحالات.

إن مخاوفنا من استمرار تصاعد الأعمال القتالية خلال موسم الجفاف لها ما يبررها. فقد شهدنا في الأسبوعين الماضيين تجدد القتال في الأجزاء الجنوبية من ولاية الوحدة بين قوات المعارضة المتحالفة مع رياك مشار، والقوات الموالية للنائب الأول للرئيس تعبان دينق، والمتحالفة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اندلعت اشتباكات عنيفة بين القوتين على بعد ١٠ كيلومترات إلى الشمال من قاعدة عملياتنا المؤقتة في لير. وبعد ذلك، دفعت تقارير عن وقوع هجوم وشيك على بلدة لير السلطات المحلية إلى حث المدنيين على التحرك نحو قاعدتنا. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، هرع حوالي ٣٥٠ من المدنيين المشردين إلى قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من أجل الحماية المؤقتة في مواجهة النزاع. واندلعت المزيد من الأعمال القتالية في بلدة لير في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وبالإضافة إلى حماية المدنيين بالقرب من قاعدة بعثة الأمم المتحدة ودعم نقل العاملين في مجال تقديم المعونة إلى أماكن آمنة، واصل حفظة السلام التابعون للبعثة القيام بأعمال

دورياتهم في لير في مسعى لإظهار وجود الأمم المتحدة. وفي هذا الأثناء، لا يزال استمرار تجزؤ المعارضة – وبخاصة في ولايات الاستوائية – مصدرا لعدم الاستقرار. ومن الأمثلة على ذلك كاجو كاجي، حيث اشتبكت قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان مع جماعات المعارضة الأخرى. ويبدو أن الجماعات المسلحة تكثف أعمالها القتالية في مسعى لإظهار أهميتها باعتبارها جهات فاعلة في العمليات السياسية الجارية.

ومما يؤدي إلى زيادة التأثير على الحالة الأمنية الاقتتال القبلي. ووقع أهم النماذج الحديثة لذلك الاقتتال في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر حينما لقي حوالي ٤٥ شخصا مصرعهم، وأصيب ١٩ آخرون وأحرقت مئات الأكواخ والمنازل حين هاجم أفراد من جماعة المورلي العرقية إحدى قرى الدينكا في ولاية جونقلي. ووقع الهجوم بعد ستة أشهر بالضبط من التوقيع على اتفاق لوقف الأعمال العدائية بين قبيلتي دينكا بور، والمورلي، بهدف إطلاق عملية للحوار الشامل. وهذا مثال صارخ على استمرار التوترات القبلية وانتشار الأسلحة على الصعيد المحلي، وهو يبرز ضرورة المشاركة المستمرة في جهود الحوار بين القبائل وتحقيق المصالحة.

وبسبب التدهور السريع للحالة في البلد، كثف الشركاء الإقليميون جهودهم لتنشيط عملية السلام. وعلى وجه الخصوص، نرحب بمنتدى التنشيط الرفيع المستوى الذي تقوده الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وندعمه دعما كاملا، وهو يهدف إلى تأمين وقف للأعمال العدائية، وتنفيذ اتفاق السلام لعام ٢٠١٥، ووضع إطار زمني منقح وواقعي لتنفيذ الاتفاق. وأشيد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال ممثله السامي، الرئيس السابق كوناري، لحث المنطقة على الكلام بصوت واحد. وأرحب أيضا بإعراب مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن عن اعتزامه النظر في اتخاذ تدابير عقابية ضد من يهدفون إلى عرقلة عملية السلام. ونأمل ألا يكون منتدى التنشيط الرفيع المستوى مناسبة تقام لمرة واحدة ومحددة زمنيا، بل بدلا من ذلك أن يتطور المنتدى بوصفه عملية مستمرة لإخضاع جميع الأطراف للمساءلة من أجل المحافظة على وقف الأعمال العدائية والانخراط في التنفيذ الشامل لاتفاق السلام بغية كفالة انتقال ناجح. ومع ذلك، سيلزم معالجة المسائل الصعبة خلال هذه المناقشات، بما في ذلك فيما يتعلق بالحوكمة والترتيبات الأمنية إذا أُريد للمنتدى أن يكلل بالنجاح، وأنا على ثقة بأن السفير وايس سيحيطنا علما.

وفي غضون ذلك، وعلى الصعيد المحلي، يحرز الحوار الوطني تقدما، مع إجراء مشاورات دون وطنية بشأن الأسباب الجذرية للنزاع. وفي معظم الأحوال كانت المشاورات صريحة وأثارت مظالم عامة شرعية متصلة بالحوكمة والفساد وسيادة القانون. ومع ذلك لا تزال هناك شواغل فيما يتعلق بكيفية استخدام نتائج هذه المشاورات. ولا تزال الأمم المتحدة تجدد التأكيد على أهمية التكامل بين الحوار الوطني وتنفيذ اتفاق السلام، وعلى أهمية التحلي بالشفافية والشمول الحقيقي لجميع وجهات النظر السياسية، بما في ذلك وجهات نظر الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية وأطراف النزاع.

إن النزاع في سوريا الآن على وشك أن يدخل عامه الخامس. ونعتقد أن بوسع منتدى التنشيط الرفيع المستوى والحوار الوطني أن يعالجا الأزمة المتصاعدة، إذا ما أحسن تنسيقهما. ولكن لا يمكن أن يستمر القتال بالترادف مع الجهود الرامية إلى صياغة السلام الدائم. وبكل بساطة لا يمكن التوافق بين الاثنين. ويجب ألا نسمح للمناورات التي شهدناها من قبل بإحباط إجراء تغيير في المسار. إن شعب جنوب السودان ببساطة عانى كثيرا ولفترة طويلة للغاية، ويجب ألا نعتبر قدرته على الصمود في وجه الصعاب الهائلة من الأمور المسلم بها. وفي ذلك الصدد، أناشد المجلس مضاعفة جهوده لدعم المنطقة والعملية السياسية الجارية.

وفي آذار/مارس، وإدراكا لعدم وفاء طرفي النزاع بالتزاماتهما نحو تنفيذ اتفاق السلام، حدد المجلس خمس نقاط مرجعية يتعين الوفاء به فورا. وكانت النقطة المرجعية الأولى هي التزام جميع قوات طرفي النزاع وسائر الجماعات المسلحة فوراً بالوقف الدائم لإطلاق النار؛ والنقطة المرجعية الثانية هي التصدي على وجه السرعة للتحديات التي يواجهها العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع أنحاء جنوب السودان، وتحديداً إلى المناطق المتضررة من المجاعة، بما في ذلك بعقد اجتماعات لجنة الرقابة الرفيعة المستوى للعمل الإنساني والتنفيذ العاجل لقرارات اللجنة؛ والنقطة المرجعية الثالثة هي دعم الأطراف كافة غير المشروط لمساعي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية نحو كفالة تنفيذ الاتفاق وشمول الحوار الوطني للجميع، على النحو المحدد في البيان الصادر عن هذه الهيئات في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. والنقطة المرجعية الرابعة هي الإزالة الفورية للعقبات التي تعترض عمليات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، بما فيها العقبات التي تعرقل نشر قوة الحماية الإقليمية والهجمات التي يتعرض لها أفراد البعثة والآلية؛ والنقطة المرجعية الخامسة الوقف الفوري للعراقيل والهجمات على جميع موظفي تقديم المساعدة الإنسانية الوطنيين والدوليين ولمرافق تقديم المساعدة لإنقاذ الحياة في جميع أنحاء جنوب السودان.

وتزداد أهمية تلك النقاط المرجعية اليوم ونحن نتجه نحو موسم الجفاف ونتطلع إلى عقد منتدى التنشيط الرفيع المستوى. ولذلك أناشد المجلس، مرة أخرى، أن يتكلم بصوت واحد، وأن يستخدم جميع الوسائل اللازمة لمطالبة قادة جنوب السودان وجميع أطراف النزاع بتغيير المسار. ومن جانبنا، ستواصل الأمم المتحدة الانخراط مع الأطراف ودعم المنطقة والمجتمع الدولي من أجل تيسير التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

**السيد لوكوك** (*تكلم بالإنكليزية*): هذه إحاطتي الإعلامية الأولى التي أقدمها لمجلس الأمن بشأن جنوب السودان، وأود أن أركز على أربع مسائل. المسألة الأولى هي التوقعات الإنسانية للأشهر المقبلة. والثانية هي القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية. والثالثة هي إيصال المعونة في الوقت الحالي، والرابعة هي المساعدة التي نسعى لها من المجلس لضمان حرية واستمرار إمكانية الوصول إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وأتفق مع السيد لاكروا وسأحاول ألا أكرر كل ما قاله.

وفي يوم الثلاثاء، أصدرنا الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لجنوب السودان لعام ٢٠١٨. وخلص هذا التقييم الشامل إلى استنتاجات قاتمة. وبالرغم من أن أكثر من مليوني شخص فروا من جنوب السودان كلاجئين خلال سنوات النزاع الأربع الماضية، لا يزال ٧ ملايين شخص داخل البلد – قرابة ثلثي السكان المتبقين – بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وهناك حوالي ١,٩ ملايين شخص من المشردين داخليا، منهم حوالي ٢١٠ ٠٠٠ يلتمسون الأمان في مواقع حماية المدنيين الواقعة في قواعد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

ووفقا لأحدث تصنيف متكامل لمراحل الأمن الغذائي الصادر قبل شهر عن حكومة جنوب السودان والشركاء في مجال الأمن الغذائي، فإن عدد الأشخاص الذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي يرتفع ارتفاعا مطردا مع تعاقب كل سنة للنزاع. وإذ نقترب من نهاية عام ٢٠١٧، فإن هناك ١,٢٥ مليون شخص بلغوا مرحلة الطوارئ لانعدام الأمن الغذائي ؛ وذلك تقريبا ضعف عدد السكان الذين كانوا على بعد خطوة واحدة عن المجاعة في الوقت نفسه من العام الماضي. وفي

أوائل عام ٢٠١٨، سيكون نصف السكان المتبقين في جنوب السودان معتمدين على المعونة الغذائية الطارئة. ومن المرجح أن يشهد موسم الجفاف المقبل، بدءا من آذار/مارس، مرة أخرى ظروف المجاعة في العديد من الأماكن في جميع أنحاء البلد.

ولا تقتصر الاحتياجات الواسعة النطاق والمدمرة على الجوع. فلا يحصل حاليا سوى شخص واحد من كل عشرة أشخاص على خدمات المرافق الصحية الأساسية، التي تساعد على منع الأمراض الفتاكة. ولا تعمل سوى نصف مدارس البلد، وهناك مليونا طفل غير ملتحقين حاليا بالمدارس. وفي واحدة من كل اثنتين من الأسر المعيشية، عانت إمرأة أو فتاة في العام الماضي من العنف القائم على نوع الجنس، وفقا للمنظمة الدولية للهجرة. وشددت دراسة أصدرتها من فورها لجنة الإنقاذ الدولية على المستويات العالية لأعمال العنف، مع وقوع العديد من الحوادث المتصلة مباشرة بوقوع غارة أو عملية تشريد أو احتطاف. إن معدلات أعمال العنف ضد النساء والفتيات المبلغ عنها في جنوب السودان من ضمن أعلى المعدلات في العالم.

وفيما يتعلق بإمكانية الوصول، فإن المعاناة التي يواجهها المدنيون في جنوب السودان ناجمة بالدرجة الأولى عن الإجراءات التي تتخذها الأطراف في إدارة النزاع. فعلى سبيل المثال، يرتبط مستوى انعدام الأمن الغذائي المنذر بالخطر ارتباطا مباشرا بالقيود المفروضة على حرية تنقل الناس وعلى إمكانية حصولهم على المساعدة الإنسانية وقدرتهم على الزراعة أو الحصاد.

إن أثر النزاع على الإنتاج الزراعي شديد الحدّة في المنطقة الاستوائية الكبرى بوجه خاص، التي كانت في الأصل منطقة تنتج فائضا من الغذاء قبل نشوب النزاع، ولكنها اليوم تشهد عجزا في الإنتاج بسبب انعدام الأمن وما يتصل به من التحديات التي تعترض سبل الوصول. فمعظم المزارعين القادمين من أكثر المناطق إنتاجا على طول الحدود مع أوغندا قد باتوا الآن في مخيمات اللاجئين في أوغندا.

ولم يشهد موسم الأمطار الأخير أي فترة من فترات هدوء القتال المعهودة، ولا متنفساً في الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. والآن، مع بداية موسم الجفاف وقبل استهلال محادثات السلام بين الأطراف المرتقب إجراؤها هذا الشهر، زادت حدّة الجرائم العسكرية في الأيام الأخيرة، ولا سيما في مقاطعة أيود من ولاية جونقلي، ومقاطعتي لير ومايانديت من ولاية الوحدة، وموندري الكبرى غربَ الاستوائية، حيث يُجبَر مزيد من المدنيين على الفرار من هذه المناطق طلباً للأمان ولما هو ضروري للبقاء.

وتظل حماية المدنيين شاغلا رئيسيا. ولا يزال كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان ينتهكان ويتجاوزان القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وأود أن أذكر جميع الأطراف بأن عليها أن تتوخى الحرص الدائم لحقن دماء المدنيين وتجنب المساس بالبنى الأساسية التي يُعول عليها هؤلاء.

والمعاناة أيضا سببٌ ونتيجة للحالة الاقتصادية الآخذة في التدهور، على حدّ قول السيد جون – بيير لاكروا. إذ لم تُدفع مرتبات العديد من العاملين الحكوميين منذ شهور. والواقع المرير للوضع الاقتصادي يجعل الغذاء بعيد المنال للعديد من الناس؛ بل يقلل إمكانية توفير أبسط الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم؛ ويزيد نسبة الإجرام، ولا سيما في المناطق الحضرية. فسلامة المدنيين معرضة للخطر، فيما تواجه المنظمات الإنسانية عددا متزايدا من عمليات السطو والنهب المسلح على القوافل. وفي الأسبوع الماضي في جونقلي، تمّ نهب زهاء ٢,٣ طن متري من الأغذية من مستودع يحوي مساعدات إنسانية. أمّا هذه الأعمال، فتقترفها أطراف النزاع والجماعات الإجرامية على حدّ سواء، سعياً إلى تحقيق منافع اقتصادية.

ويدفع العاملون في مجال الإغاثة حياتهم ثمناً لإيصال المساعدة. إذ قُتل على الأقل ٩٥ عاملاً من العاملين في المجال الإنساني أثناء أدائهم لواجبهم منذ نشوب النزاع، لقي ٢٨ منهم على الأقل حتفهم هذا العام. ويمثل أكثر من ٩٠ في المائة من هؤلاء الأشخاص موظفون ن وطنيون، يشكلون عِماد الاستجابة الإنسانية. وأشار السيد لاكروا إلى الهجوم المروع الذي هزّ مؤخرا ولاية جونقلي. وهذا مجرد مثال على العنف الذي يواجهه العاملون في مجال الإغاثة، إذ لقي خمسة من العاملين في هذا المجال حتفهم إثر ذلك الهجوم.

إن السماح بإيصال المساعدات الإنسانية، بسرعة ودون عوائق، إلى المدنيين المحتاجين إليها، وتيسير وصولها، واجب على جميع الأطراف وأمر ضروري لمنظمات الإغاثة الإنسانية من أجل إنقاذ الأرواح على نحو فعال. إلا أن الأطراف تتجاهل بانتظام وعلى نحو صارخ هذه الالتزامات. وهناك مناطق من البلد يتعذر فيها على العاملين في المجال الإنساني تقديم المساعدات والبرامج لفترات طويلة. مما يفاقم من حالتي الأمن الغذائي والتغذية المترديتين أصلا. ومن الأمثلة على ذلك إقليم بغاري الكبرى الذي تسيطر عليه المعارضة، قرب واو، والذي يصنف في مرحلة طارئة من انعدام الأمن الغذائي، فهو قاب قوسين أو أدنى من المجاعة، وحيث لم يتسن للوكالات إيصال المعونة إلا بشكل متقطع، بسبب حالات منع الوصول وحواجز الطرق التي وضعها الجيش الشعبي لتحرير السودان. وسوف تزداد الحالة سوءاً إذا لم يتحسن وضع إمكانية إيصال المساعدات.

وفي الأسابيع الأخيرة، واصلت الحكومة، فضلا عن قوات المعارضة والجهات المسلحة غير الحكومية، عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها. إذ منعت قوات الأمن الحكومية وصول المساعدة الإنسانية إلى لِيوُلو في مقاطعة كاجو كيجي، وتواصل الجهات المسلحة غير الحكومية منع وصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق الواقعة خارج بلدتي ياي وموندري، أما قوات المعارضة فقد منعتها في مقاطعة توريت في بلدة غونيورو. كما تواصلت عرقلة الوصول إلى موقع التخلص من النفايات في بانتيو، رغم تأكيدات الحاكم بأن للوكالات الإنسانية إمكانية الوصول دون عراقيل إلى الموقع.

ويمنعنا أيضا من تقديم المعونة تواصل القتال، بما في ذلك الاشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في ياي والمقاطعات المحيطة. وفي عام ٢٠١٧، نُقل أكثر من ٥٠٠ عامل من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلد إلى أماكن أخرى لفترات طويلة بسبب النزاع وانعدام الأمن. ولا تقوم المنظمات الإنسانية بنقل الموظفين بسهولة، إذ إن هدفها الأول هو البقاء وتقديم المعونة، وعليه، عندما يتعين علينا نقل الموظفين فهذا يعني أن الحالة شديدة الخطورة.

وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الرئيس كير أمراً جمهورياً يقضي بضمان حرية حركة قوافل المساعدة الإنسانية دون عوائق أو عراقيل. وإنني أحيط علما بهذا الأمر الذي يكرس الالتزامات الدولية القائمة. وأحث على أنْ يُترجَم إلى إجراءات ملموسة وتعليمات على جميع المستويات لإزالة حواجز الطرقات والحواجز البيروقراطية وغيرها من أنواع الحواجز الأخرى، لكي يتحقق كل هذا في الميدان، لأن ذلك، كما سبق وذكرت، غير وارد الآن.

ثالثا، على الرغم من هذه التحديات، كما ذكر السيد لاكروا، فإن الأمم المتحدة وشركاءها الإنسانيين قد أوصلوا المساعدة الأساسية إلى ٥ ملايين شخص هذا العام والهدف هو أن تصل المساعدة العام القادم إلى مزيد من الأشخاص. وتلقى زهاء ٤ ملايين شخص المساعدة الغذائية ودعم سبل كسب العيش في حالات الطوارئ هذه السنة؛ واستفاد قرابة ٧٣٠ ٠٠٠ طفل وحامل ومرضعة من المساعدة الغذائية الطارئة؛ وأتيحت إمكانية الانتفاع بالمياه النظيفة لأكثر من ٢,١ مليون

شخص؛ وزُوِّد حوالي ٧٨٠ ٠٠٠ شخص بموادّ حيوية غير غذائية، بما في ذلك الأغطية والناموسيات؛ وتُتاح لأكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ طفل فرصة الإلتحاق بالمدارس؛ كما تلقى قرابة ٤٠٠ ٠٠٠ شخص خدمات تتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس. وسعياً إلى تيسير تقديم المعونة، فُتح ممر إنساني إضافي من السودان في الشهر الماضي.

والواقع أنه طالما لم يتمّ الامتثال إلى القانون الإنساني الدولي، ولم يتوقف القتال ولم تُوفّر الخدمات الأساسية، فستظل الحالة الإنسانية بالغة السوء. وفي هذا العام، حالت الأمم المتحدة وشركاؤها الإنسانيون دون وقوع المجاعة، لكن ذلك تطلب موارد هائلة واستدعى من الموظفين مواجهة الكثير من المخاطر، فَقَدَ بعضهم، كما سبق وقلت، في سبيلها حياتهم. ويجب علينا تجنب عودة المجاعة في العام المقبل. اضطلعت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بدور هام في حماية المدنيين وتهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية، وستواصل الاضطلاع بذلك الدور، ولكن جهودها لا يمكن أن تحلّ محل المسؤوليات التي تقع على عاتق الحكومة المضيفة ولا أن تكون بديلاً لها بأي حال من الأحوال.

رابعا وفي الختام، أدعو أعضاء المجلس، أولاً، إلى استخدام نفوذها لضمان امتثال الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، باحترام المدنيين وحمايتهم، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني؛ وثانيا، كفالة أن تسمح الأطراف وتيسّر عمليات الإغاثة الإنسانية وحصول الناس على المساعدة والحماية.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد وايس.

**السيد وايس** (*تكلم بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم مجلس الأمن خلال الشهر الحالي. وأتمنى لكم، سيدي، كل التوفيق في مهمتكم.

وأشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي لموافاته بمعلومات بشأن التقدم المحرز في الإعداد لعقد منتدى التنشيط الرفيع المستوى للأطراف في عملية السلام، بما في ذلك الجماعات المستبعدة، لاستعادة وقف إطلاق النار على نحو دائم وتنفيذ اتفاق السلام تنفيذاً كاملاً ووضع أطر زمنية واقعية لتنظيم انتخابات ديمقراطية عند انقضاء الفترة الانتقالية. وبما أن هذه أول مرة أقدم فيها إحاطة إعلامية لمجلس الأمن، سأكتفي بالتركيز على ما أنجزناه حتى الآن.

بلقد ذلنا طيلة ستة أشهر كل ما هو ممكن من أجل تنشيط عملية السلام في جنوب السودان. وأول عمل اضطلعنا به كان مساعدة الجهات المعنية بالأطراف المتنازعة في جنوب السودان. وبعد أن فرغنا من عملية رسم خريطة الجهات المعنية الرئيسية، وضعنا جدولاً لإجراء مشاورات قبل انعقاد المنتدى، أقره أيضاً مجلس الوزراء. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، أجرينا مشاورات قبل انعقاد المنتدى، وعرضنا النتائج التي توصلنا إليها إلى مجلس الوزراء في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أجرينا المشاورات في مواقع مختلفة داخل المنطقة وخارجها، مثل إثيوبيا وجنوب أفريقيا والسودان وجوبا.

وشارك مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بنشاط في المناقشات التي دارت أثناء تلك المشاورات. ومن الجدير بالذكر، على سبيل المثال، أن جميع أعضاء مجلس الوزراء كانوا حاضرين في عاصمة جنوب السودان، جوبا، حيث قادوا المشاورات. وبعد اختتام المشاورات السابقة للمنتدى، اجتمعنا مرة أخرى لصياغة تقرير عن تلك المشاورات، انتهينا من إعداده في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وعرضناه على مجلس الوزراء.

ومن أجل تقديم معلومات لمجلس الأمن، أود الآن أن أقدم موجزا لمحتويات المشاورات السابقة للمنتدى. وإجمالا، قدم أكثر من ٤٨ من أصحاب المصلحة المختلفين، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تقارير خلال المشاورات أو من خلال ورقات الموقف. وقد تم تحليل جميع التقارير، وأود الآن أن أبرز بعض النتائج الرئيسية.

وقدم أصحاب المصلحة مقترحات بشأن حكومة انتقالية جديدة تضمنت الخيارات الخمسة التالية: الإبقاء على الوضع الراهن؛ أو العودة إلى الوضع السابق قبل ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦؛ أو إعادة تشكيل اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان ليشمل أطرافا جديدة؛ أو إنشاء حكومة انتقالية جديدة للوحدة الوطنية تتألف من تكنوقراط؛ أو إنشاء حكومة انتقالية مختلطة للوحدة الوطنية تتألف من التكنوقراط والسياسيين.

وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت ثلاثة مقترحات رئيسية لإعادة هيكلة الولايات، يتمثل أولها في إلغاء العدد الحالي من الولايات والعودة إلى ١٠ ولايات؛ وثانيا، الإبقاء على ٣٢ ولاية وإعادة التفاوض بشأن ترتيبات جديدة لتقاسم السلطة استنادا إلى هذا العدد؛ وثالثا، العودة إلى المناطق الثلاث في بحر الغزال والاستوائية وأعالي النيل.

وطالب بعض أصحاب المصلحة بالحفاظ على الوضع الراهن لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية إلى غاية نهاية الفترة الانتقالية الحالية. وقدمت مقترحات بديلة لإعادة هيكلة نظام الحكم الحالي ليصبح نظاما فيدراليا أو نظاما كونفدراليا للحكم. وفي إطار نظام الحكم المعاد تشكيله، اقترح خياران للرئاسة في الفترة الانتقالية، رئاسة بالتناوب أو رئاسة فخرية، مع رئيس وزراء تنفيذي.

وقدمت أيضا ثلاثة مقترحات رئيسية لتشكيل مجلس الوزراء: أولا، الإبقاء على ٣٠ وزارة وتعيين نائب وزير في كل وزارة؛ وثانيا، تقليص عدد المناصب الوزارية إلى ١٨ منصبا لكي يكون مجلس الوزراء مواليا؛ وثالثا، إعادة هيكلة مجلس الوزراء على أساس المناطق الثلاث، حيث أسندت لكل منها ١٠ مناصب وزراء دولة، و ١٠ مناصب نواب دولة.

وأبرز التقرير بوضوح أن جميع أصحاب المصلحة طالبوا بوقف الأعمال القتالية بصورة كاملة قبل انعقاد منتدى التحفيز الرفيع المستوى الذي تقوده الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. واقترح التقرير أيضا ضرورة توقيع جميع الأطراف والجماعات المبعدة ميثاقا سياسيا تلتزم بموجبه جميع الأطراف بنبذ العنف قبل عقد المنتدى. واقترح علاوة على ذلك التفاوض في المنتدى على وقف دائم لإطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، مع وجود قوة الحماية الإقليمية في صلب المناقشات. ودعا أيضا إلى وضع آلية فعالة لرصد وقف إطلاق النار والتحقق منه وإنفاذه، بما في ذلك اتخاذ تدابير لضمان حرية تنقل المواطنين من خلال توفير عناصر تمكينية. وأوصى أصحاب المصلحة أيضا بمراجعة ولاية المواطنين لجعلها قوية وفعالة. واقترح إنشاء لجنة وطنية لوقف إطلاق النار للإشراف على تنفيذ آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية.

وأشار التقرير أيضا إلى عدة مسائل بالغة الأهمية. واعتبر نجاح منتدى التحفيز الرفيع المستوى الذي تقوده الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مرتهنا بالعوامل التالية: الشمول؛ ووقف الأعمال القتالية، وإرساء وقف دائم لإطلاق النار؛ وتوفر الإرادة السياسية؛ وموقفا موحدا من جانب المعارضة؛ وقيادة الهيئة ومصداقيتها كحكم نزيه؛ وآلية إنفاذ قوية توافق عليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن قبل عقد منتدى التحفيز؛ وهيكل المنتدى؛ والمساواة بين الجنسين، ومشاركة المرأة؛ ومشاركة ريك مشار؛ وتنسيق المبادرات السياسية المتنافسة، على غرار الحوار الوطني، وعملية إعادة توحيد الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وإعادة تنشيطها، وإجراء مشاورات أوسع نطاقا وشفافية.

وقدمت أيضا مقترحات بشأن الجدول الزمني. وفي المتوسط، أشار أصحاب المصلحة إلى أن فترة انتقالية جديدة ستستغرق أربع سنوات لإنجاز عملية انتقال فعالة تتوج بعقد انتخابات ديمقراطية. واقترحت الأغلبية فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات، في حين اقترحت بلدان أخرى أربع إلى خمس سنوات، واقترحت أخرى خمسا إلى عشر سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، رأت الأغلبية وجود حاجة إلى تخصيص ما بين ثلاثة وستة أشهر لفترة ما قبل الفترة الانتقالية.

وقدم التقرير بعد ذلك إلى مجلس الوزراء الذي أقره. ومن دواعي سروري البالغ الإشارة إلى عقد مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية خلال الأسبوع الماضي اجتماعا غير رسمي في إطار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الذي عقد في أبيدجان، أيّد فيه تقرير المشاورات السابقة للمنتدى. ووافق أيضا على عقد اجتماع لمجلس الوزراء يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر. وعقب اجتماع المجلس مباشرة، وافق أيضا على أن ينعقد المنتدى الرفيع المستوى للتحفيز خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر. وينبغي أن يعقد كل من مجلس الوزراء والمنتدى في قاعة الاتحاد الأفريقي المتعددة الأغراض.

ويسرني للغاية القول إننا الآن على عتبة بدء منتدى التحفيز الرفيع المستوى الذي تقوده الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وفقا لقرارات مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومؤتمر القمة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ويس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد بيرموديث ألباريث** (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): أود في البداية أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جون – بيير لاكروا، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك، والممثل الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جنوب السودان، السيد إسماعيل ويس، على إحاطاتهم الإعلامية. حيث قدمت لنا تلك الإحاطات الإعلامية لمحة شاملة عن الأحداث الأخيرة التي شهدها جنوب السودان.

وبالنظر إلى تناول مجلس الأمن هذه المسألة في الأسبوع الماضي فقط (أنظر S/PV.8115)، وبدون الرغبة في تكرار الأفكار، سأركز بياني على آخر الأحداث التي شهدها جنوب السودان، والتي أشار إليها كثيرون بوضوح. ولكن قبل القيام بذلك، أود مرة أخرى الإعراب عن قلق أوروغواي العميق إزاء هذه الأزمة التي طال أمدها.

وقبل أسابيع قليلة عن نهاية هذا العام، الذي يمثل العام الخامس منذ اندلا ع الصراع، أصبح مستقبل جنوب السودان في منعطف حرج. فجميع الوعود والإعلانات عن الالتزامات قد قطعتها بالفعل جميع أطراف النزاع، وهي كثيرة، أما الذي كان نادرا، وما يحتاجه البلد وسكانه على وجه السرعة، هو إجراءات ملموسة ونتائج ملموسة تؤدي إلى حل الأزمة. وفي هذا الصدد، ستتاح للأطراف قريبا فرصة فريدة، ربما فرصة أخيرة، لكي تظهر لشعبها التزامها بإيجاد حل سلمي للأزمة.

إن لدينا توقعات كبيرة لعقد منتدى التنشيط الرفيع المستوى بشأن اتفاق ٢٠١٥ المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، الذي ستقوده الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونؤكد مجددا أنه لكي يتم القيام بهذه المبادرة بشكل طبيعي وبنجاح، من الضروري أن تقوم الأطراف المعنية على نحو نهائي بالوفاء بالتزاماتها بالعمل فورا على وقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء البلد. وينبغي أن يكون واضحا أن استمرار أي مواجهة مسلحة يتنافى مع بدء وإجراء حوار حقيقي.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، يؤسفنا أن نشير إلى أنها لا تزال تواجه جميع أشكال القيود التي

تفرضها الحكومة في ذات الوقت الذي لا تزال فيه قوة الحماية الإقليمية التي أقرها مجلس الأمن قبل أكثر من عام غير قادرة على أداء وظائفها بنسبة مائة في المائة. إننا نحث حكومة جنوب السودان مرة أخرى، في ذلك الصدد، على رفع القيود المفروضة على البعثة وجميع العاملين في المجال الإنساني، فضلا عن التعاون التام مع الأمم المتحدة. لقد سمعنا العديد من الوعود بشأن هذا الموضوع ولكن الوقت قد حان لها لتترجم إلى إجراءات ملموسة. ومن ناحية أخرى، نلاحظ التقدم الجاري في استعراض الأمانة العامة الاستراتيجي لولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. إننا واثقون تماما من أن استنتاجاته ستمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار مسؤول بشأن مستقبل البعثة، التي تؤدي دورا حاسما في حماية المدنيين.

وختاما، فخلاصة القول أنه، بالنظر إلى أن فترة ولايتنا في مجلس الأمن توشك على الانتهاء، يتعين علي أن أسلط الضوء على خيبة أملنا إزاء حالة المدنيين في جنوب السودان. فقد عقدنا الأمل على عمل أكثر دأبا من قبل الحكومة في جوبا. وجميعنا نعرف ما يقع وكيف يعيش الناس في ما يسمى بمواقع حماية المدنيين. فقد رآها الكثيرون منا هنا في المجلس قبل ما يتجاوز العام بقليل عندما قمنا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بزيارة مواقع حماية المدنيين في جوبا وواو – وهي أماكن قريبة من أو تحت حماية البعثة أو الكنيسة الكاثوليكية في حالة واو.

وللأسف، فإن الأشخاص المشردين الذين يعيشون هناك يواجهون المعضلة الرهيبة المتمثلة في البقاء رهن الحبس من دون التمكن من العمل، مع تضاؤل أو انعدام الآفاق لمستقبلهم، أو مغادرة هذه المراكز للعودة إلى ديارهم مع مخاطر التعرض للنهب أو الاعتداء الجنسي أو القتل. وقد قدم وزير الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث، السيد حسين مار نيوت، هذا الأسبوع، عرضا بما يسمى بحزمة إعادة التوطين التي شجعت المدنيين على مغادرة مواقع الحماية والعودة إلى ديارهم. فلا أحد في كامل قواه العقلية يرغب في العودة إلى داره، أو ما تبقى منها، عندما يتعرض لمثل هذه الأخطار. وعلينا أن نرتب أولوياتنا: فيجب أولا أن يكون هناك وقفا فوريا للأعمال القتالية، وبعدئذ يتعين تقديم ضمانات أمنية لجميع السكان المدنيين.

وبما أن هذا هو بياننا الأخير عن جنوب السودان في مجلس الأمن، فإننا نعرب عن تقديرنا لجميع المدنيين في جنوب السودان.

**السيد ثامبرانا توريليو** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الرئاسة اليابانية لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة ووكيل الأمين العام جون – بيير لاكروا، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على عرضهما التقرير الفصلي للأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2017/1011). كما نشكر المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جنوب السودان، سعادة السيد إسماعيل وايس، على موافاتنا بالتفصيل عن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لعقد المنتدى الرفيع المستوى للتنشيط.

سأتطرف بإيجاز إلى ثلاث نقاط اليوم: العملية السياسية، والوصول إلى المساعدات الإنسانية، وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

أولا، يعرب وفد بلدي عن تأييد حكومة بوليفيا لمبادرة الهيئة الحكومية الدولية والعمل الذي يضطلع به السيد وايس. ونؤكد مجددا أن الحل المستدام للنزاع الدائر في جنوب السودان يكمن في عملية سياسية ذات مصداقية وفي حوار شامل يمهد السبيل أمام الامتثال التام لاتفاق عام ٢٠١٥ المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وتكتسي الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية أهمية حاسمة، وتحتاج إلى دعم المجتمع الدولي؛ غير أن المطلوب، قبل كل شيء، هو التزام حقيقي من الحكومة والجماعات المعارضة في جنوب السودان.

ونعتقد، في ذلك الصدد، أن إمكانية البرهنة على الشمولية عندما يتعلق الأمر بالمنتدى الرفيع المستوى للتنشيط أمر مشجع للغاية. فنحن نعلم أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به، غير أن حقيقة أنبدء التفاعل المباشر مع جميع الأطراف وأن تلك الأطراف أبدت اهتماما بالمنتدى، أمر ينبغي لنا تأكيده وتعزيزه. إننا نشجع الأطراف على الاستمرار بنشاط في منتدى التنشيط وعلى الاستفادة من تلك الفرصة حتى يتمكن شعب جنوب السودان من إقامة حوار يتيح، أولا، استعادة وقف دائم لإطلاق النار؛ وثانيا، وضع جدول زمني واقعي لعقد انتخابات ديمقراطية في نهاية الفترة الانتقالية؛ وثالثا، التنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

وفيما يتعلق بالحصول على المعونة الإنسانية، فإننا نأسف للحالة الراهنة، ويساورنا القلق إزاء الإحصاءات المقلقة المتعلقة بالأشخاص المشردين الذين يعانون على الدوام من انعدام الأمن الغذائي. ويحدونا الأمل في أن لا نواجه حالة مجاعة، ولذلك نرى أنه ينبغي إعطاء الأولوية لضمان بيئة تشغيلية مواتية للعاملين في المجال الإنساني وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وذلك لا يمكن أن يكون مجرد نداء في بيان – فمن الأهمية بمكان أن تمتثل القوات الحكومية وقوات المعارضة للأمر الصادر عن الرئيس سلفا كير في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، من أجل ضمان أمن العاملين في المجال الإنساني وحرية تنقلهم في جميع أنحاء القطر، فضلا عن تمكين الناس الذين هم في حاجة ماسة إلى الحصول على المعونة الإنسانية. ونثني، في ذلك الصدد، على عمل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، التي نشرت العشرات من أفرقة إزالة الألغام، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لتحديد الطرق ومدرجات الهبوط وإزالة الألغام منها بهدف توفير الأمن وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

أما النقطة الثالثة – فيما يتعلق بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة – فإن وفد بلدي يؤيد توصية الأمين العام بتمديدها لمدة شهرين ريثما يختتم الاستعراض الاستراتيجي. ويحدونا الأمل، مع إحراز التقدم في نشر قوة الحماية الإقليمية، في أن نتمكن من تعزيز ضمان وجود أقوى لدوريات البعثة في مناطق النزاع الرئيسية، مثل الاستوائيات، ومنطقة بحر الغزال وأعالي النيل. كما إننا نأمل أن يتيح مثل هذا التمديد مرونة أكبر في تنقل البعثة بغية منع الاشتباكات بين الأطراف ولتتمكن من التصرف في الوقت المناسب من أجل الحد من التوترات بين المجتمعات المحلية. إننا نعتقد أن تعزيز استراتيجية المستويات الثلاثة لحماية المدنيين أيضا نقطة هامة جدا تؤخذ في الاعتبار.

وفي الختام، نعرب عن تقديرنا لفريق الأمم المتحدة والبعثة على العمل الهام الذي يقومان به في جنوب السودان في الاضطلاع بالمهمة النبيلة المتمثلة في إنقاذ الأرواح التي ترعى رفاه الملايين من شعب جنوب السودان، الذين عانوا بالفعل قرابة خمس سنوات من النزاع في بلدهم. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي على دعم هذا العمل الجدير بالثناء، وكذلك منتدى التنشيط الرفيع المستوى، بغية الحيلولة دون استمرار السكان المدنيين في تحمل عواقب النزاع.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

**السيد ملوال** (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

وأؤكد لكم دعم وفدي وتعاونه معكم.

وأود أيضاً أن أرحب بوكيلي الأمين العام وأعرب عن تقديري لإحاطتيهما الإعلاميتين وعملهما بشأن جنوب السودان. وبالمثل، أود أن أرحب بسعادة السيد إسماعيل فايس، المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لجنوب السودان،

وأشكره على إحاطته الإعلامية بشأن مشاورات التنشيط الرفيعة المستوى التي عقدتها الهيئة في تشرين الأول/أكتوبر.

ويسعدنا أن نؤكد مجدداً التزام الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية بالمنتدى الرفيع المستوى للتنشيط. ومثلما قيل، عقدت مشاورات أساسية مع الرئاسة وأعضاء المجلس وزراء الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية. ونتطلع إلى الاجتماع القادم لمجلس وزراء الهيئة ومؤتمر القمة اللذين سينعقدا في كانون الأول/ديسمبر. وأود أن أؤكد للمجلس أن الحكومة ستحضر القمة بذهن متفتح آملين أن تلتزم جميع الأطراف بالتنفيذ الكامل لاتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان.

كما أود أن أبلغكم، سيدي الرئيس، والمجلس بالاجتماع الذي عقدته الحكومة مؤخراً في جوبا مع فريق الاستعراض التابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وكانت هذه المرة الأولى التي أدرجت فيها حكومة جنوب السودان وجرى التشاور معها في استعراض ولاية البعثة. وكان هذا تغييراً جديراً بالترحيب.

وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية مع فريق الاستعراض التابع للبعثة لمناقشة وإجراء استعراض شامل لعمل البعثة في جنوب السودان. وقد علمنا بثقة أن الاجتماع كان صريحاً ومفتوحا، وأن الحكومة طرحت عدداً من المقترحات بشأن الولاية القادمة للبعثة. ومن بين تلك المقترحات رغبة الحكومة في أن تشارك البعثة في بناء قدرات الموارد البشرية والمؤسسات، وأن تكلف ببعض المشاريع الإنمائية التي تشتد إليها الحاجة. لذلك، فإننا نتطلع إلى التقرير النهائي وتوصياته، التي نأمل أن تعكس بعض آراء الحكومة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.